

# دراسة حول صور ضحايا التعذيب المسربة من المشافي العسكرية السورية

## "الهولوكوست المصور"



الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية، مستقلة، غير حكومية وغير ربحية، لا تتبنى أي أيديولوجيا. تهدف إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والدفاع عن حقوق الإنسان السوري أمام المحافل والجهات الدولية، تأسست في حزيران/ يونيو 2011م، ويضم فريقها 27 عضواً من الباحثين والناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان منتشرين في سورية ودول الجوار، وتلتزم في عملها بكافة المعايير والعهود والمواثيق العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان والصادرة عن الأمم المتحدة، تعمل بشكل رئيس على توثيق الانتهاكات التي تحصل في سورية من قبل جميع الأطراف، بهدف ضمان حقوق الضحايا وفضح مرتكبي الانتهاكات كخطوة أولى نحو محاسبتهم، تُصدر قائمة بأبرز الانتهاكات اليومية، وثمانية تقارير إحصائية شهرية، وتقارير سنوية في المناسبات الحقوقية العالمية، كما تُصدر تقريراً سنوياً شاملاً لجميع الانتهاكات الحاصلة في سورية، إضافة إلى دراسات وتقارير خاصة تتناول مواضيع تخصصية واستثنائية، تُعتبر واحدة من أهم وأبرز المصادر في جميع الدراسات الصادرة عن الأمم المتحدة و الخاصة بالإحصائيات التحليلية لضحايا النزاع في سوريا. كما تتمتع تقارير وأبحاث الشبكة السورية لحقوق الإنسان بدرجة عالية من الموثوقية لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية والمنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية.



sn4hr.org

Email

info@sn4hr.org

facebook

<https://www.facebook.com/snhr>

twitter

<https://twitter.com/snhr>

google+

<https://plus.google.com/+Sn4hrOrg>

SNHR © 2015

## المحتوى

- 4..... أولاً: المقدمة
- 5..... ثانياً: شهادة قيصر والإحصائيات الحقيقية
- 6..... ثالثاً: المنهجية والهدف من الدراسة
- 7..... رابعاً: المشفى العسكري 601 «مكان التقاط الصور»
- 11..... خامساً: نتائج المقاطعة بين أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان وصور قيصر
- 14..... سادساً: أبرز ما تتضمنه الصور
- 16..... سابعاً: مصير الجثث
- 17..... ثامناً: شهادات الناجين من المشفى العسكري 601
- 20..... تاسعاً: أسماء لأبزر الضباط والعاملين في مشفى 601 المتورطين بالجرائم
- 22..... عاشراً: عينات من صور الضحايا الذين حددنا هويتهم
- 24..... أحد عشر: الاستنتاجات والتوصيات

## تنوه الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن الدراسة تحتوي على بعض الصور الصادمة لضحايا قضا في مراكز الاحتجاز الحكومية، وقد تمت معالجتها والتخفيف من قساوتها، وذلك فقط وفقاً لما تقتضيه ضرورة إيضاح بعض المعلومات، حصلنا على الصور مباشرة من رئيس قسم الأدلة الجنائية في الشرطة العسكرية المعروف باسم «قيصر» والسيد سامي «الرجل الكمبيوتر».

### أولاً: المقدمة:

استمرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تسير على هذه المنهجية في توثيق الضحايا بسبب التعذيب، وفي يوم 20/ كانون الثاني/ 2014 أعلنت عدة وسائل إعلام عن قضية الضابط المنشق «قيصر»، وعن آلاف من صور ضحايا ماتوا بسبب التعذيب، وتم نشر عدد من الصور، وتم استثمار هذه القضية على مستويات إعلامية بهدف عمليات المناصرة، وسط غياب تام للتعرف على هوية هؤلاء الضحايا، عبر إيجاد آليات للتواصل مع أهالي المختفين قسرياً وأصحاب الصور، لأن الصور لم تنشر بشكل علني، بل فقط عينات بسيطة منها.

في آذار/ 2015 بدأت مواقع إلكترونية بنشر قرابة ثلاثة آلاف ومئة صورة من الصور الصادمة لضحايا ماتوا وعلى أجسادهم آثار تعذيب، نحن نرى أن نشر الصور بهذه الطريقة الغير مدروسة يتضمن العديد من الانتهاكات، لعل من أبرزها انتهاك خصوصية الضحايا، فكثير من الأسر قد لا ترغب بنشر صور أبنائهم على هذا النحو، كما تسبب النشر المفاجئ دفعة واحدة بإحداث صدمة رعب وأمراض نفسية وعصبية لدى المجتمع السوري، وأصبحت عشرات الآلاف من الأسر التي تعرض أبنائها لعمليات الاختفاء القسري مجبرة على الاطلاع والتدقيق في ما لا يقل عن 3100 صورة بحوي أغلبها مشاهد مروعة؛ بهدف الكشف عن مصير أبنائهم، كما أن السلطات السورية سوف تتمكن بسهولة من تصفية جميع المتورطين في هذه العملية من مصورين وضباط وجنود وغيرهم، وتقضي على جميع الأدلة التي تثبت تورطها، كما من الممكن أن يقوم بذلك أهالي الضحايا الذين تعرض أبنائهم للموت بسبب التعذيب على أيدي هؤلاء الجنود والضباط.

إضافة إلى ذلك فقد سجل فريق توثيق المعتقلين في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 9/ حزيران/ 2015، حالات اعتقال تعسفي لعائلتين من مدينة دمشق، كانت صور أبنائهم قد نشرت ضمن صور قيصر المنشورة، وبالتالي فإن الخطر يقع على أهالي الضحايا بشكل مباشر أيضاً.

بعد محاولات عديدة تمكنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان من الحديث مع «قيصر»، ومع مرافقه السيد سامي، اللذان تحدثا بشكل تفصيلي عما تعرضا له منذ لحظة الانشقاق وحتى نشر الصور بهذه الطريقة المروعة، وكيف تعرضا للخداع ثم الابتزاز من قبل من يفترض أنهم شركاؤهما في العمل، بعد انشقاقهما عن النظام.

لجأت القوات الحكومية ومنذ الأيام الأولى للانتفاضة الشعبية في آذار/ 2011 إلى سياسة الاعتقالات التعسفية العشوائية والمركزة، وبالتزامن مع عمليات الاعتقال والإخفاء القسري، بدأنا نسجل حوادث الوفيات بسبب التعذيب، بشكل شبه يومي، وكبقية أنواع الانتهاكات ونظراً لانعدام ردة فعل المجتمع الدولي تجاه جرائم القتل والتعذيب التي ترقى لأن تكون جرائم ضد الإنسانية، كونها أضحت منهجية دولة، وشملت كل المناطق المتفضة، قابل النظام الحاكم تلك البرودة بتصعيد عمليات القتل وإدخال أصناف جديدة من الأسلحة، وأيضاً استسهل عمليات التعذيب حتى الموت.

استمرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومنظمات حقوقية دولية أيضاً، وتالياً لجنة التحقيق الدولية المستقلة في تقريرها الأول الصادر في 23/ كانون الأول/ 2011 باتهام النظام السوري بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

حصلنا على العديد من الصور لمعتقلين خرجوا قتلَى من مراكز الاحتجاز بسبب التعذيب، وقد أكد لنا العديد من أهالي المعتقلين أن أبنائهم ما كانوا يعانون من أي مرض عند اعتقالهم، فقد كان النظام السوري يسلم بعض الجنث في حالات معينة، ويبدو لنا أن الهدف كان إرسال رسالة إلى المجتمع السوري، أننا في حال اعتقالنا أبنائكم المناهضين لنا، فإن مصيرهم سوف يكون التعذيب حتى الموت، ولدينا في أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان توثيق لما لا يقل عن 417 جثة، استلمها الأهالي وتظهر عليها آثار التعذيب بشكل واضح.

في كثير من الحالات المسجلة لدينا لا يوجد صورة أو وثيقة تثبت وفاة المعتقل، واعتمدنا في هذه الحالة على شهادة معتقل سابق، أو عن طريق التواصل مع أهل المعتقل الذين يفيدوننا أنهم تلقوا اتصالاً من أحد أفرع الأمن أو من غيرها من مراكز الاحتجاز يبلغهم بوفاة ابنهم، وفي بعض الأحيان يحصل الأهالي على معلومات عن طريق دفع رشوى إلى المسؤولين الحكوميين، وبعد ذلك لا تقوم السلطات الحاكمة بتسليم الجثة، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم أو حتى أغراضهم الشخصية من المشافي العسكرية؛ خوفاً من اعتقالهم.

## ثانياً: شهادة قيصر والإحصائيات الحقيقية:

«يبلغ تعداد الصور المأخوذة للضحايا والتي تم الاحتفاظ بها لدينا نحو 26948، توزعت الصور على النحو التالي:

عدد الصور	الفرع
13811	الفرع 215 التابع لـ للإدارة العامة للمخابرات العسكرية بدمشق
8001	الفرع 277 المعروف باسم فرع المنطقة بدمشق
482	الفرع 235 المعروف باسم فرع "فلسطين" وهو تابع للمخابرات العسكرية بدمشق
1108	الفرع 216
210	الفرع 220
206	الفرع 248
446	فرع أمن الدولة 251
1515	المخابرات الجوية
177	الشرطة العسكرية
601	صورة لدى جهات مجهولة
391	لدى جهات أمنية مختلفة

أفاد قيصر وسامي الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن المعلومات والأدلة التي بحوزتهما والتي تشمل آلاف اللقطات الفوتوغرافية بالآلات تصوير رقمية تم تخزينها على أقراص (CD) موزعة بترتيب زمني مطرد وغير منتظم، كما تبلغ دقة التصوير مستوى من الجودة (1.2 ميغا بايت لكل صورة رقمية وسطياً)، ما يُتيح لأطباء البحث الجنائي استنتاج الحقائق حول ملابسات الوفاة والظروف التي أدت إلى تشويه جسد المعتقل قبل الوفاة وبعد الوفاة عبر تخزين الجثث في أمكنة متعددة قبل دفنها أو إنلافها بالحرق.

كما تشمل الوثائق عدداً محدوداً من صور تم التقاطها بالحوال الخاص بالشرطي "قيصر" لبعض الضبوط القضائية التي يتم فيها تثبيت صورة الضحية بعد طباعتها ورقياً وإرفاقها بورقة الكشف الطبي ليتم عرضها على القضاء العسكري لاستخراج شهادة وفاة تنهي مسيرة حياة إنسان وتغلق قيوده المدنية في سجلات السلطات السورية.

يقول قيصر -سمح قيصر بتسجيل الشهادة بشكل صوتي أيضاً، وقد أبلغناه وسامي وجميع الشهود عن الغرض من هذه الشهادات-:

معظم هؤلاء الضحايا قتلوا بسبب التعذيب، والبعض منهم قتلوا في مجازر تركبت في ريف دمشق (دوما، الضمير، رنكوس)، وفي محافظة درعا، وهي عبارة عن ستة مجازر، كما يتواجد بعض الصور لجثث مسلحين تابعين للمعارضة قتلوا أو أصيبوا خلال الاشتباكات والمعارك مع القوات الحكومية.

أما ما نشرته بعض وسائل الإعلام بأن لدينا 55 ألف صورة، ومقتل 11 ألفاً بسبب التعذيب، فهذا كله كلام غير صحيح، وناتج عن عدم موثوقية الأشخاص الذين كنت أتعامل معهم“.

وتعتبر هذه الحصيلة منطقية نوعاً ما بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان، حيث سجلنا منذ آذار/ 2011 حتى 20/ آب/ 2013 مقتل 2781 شخصاً بسبب التعذيب، بينهم 24 امرأة، و82 طفلاً، نحن نقول دوماً أن هذا هو الحد الأدنى لأنه يستحيل الحصول على جميع الحالات.

عن سبب تصوير الجثث، أخبرنا "قيصر": "أن النظام يهدف من وراء التصوير إلى التأكيد أن هذا الشخص قد مات فعلاً، لأن عدداً كبيراً من الضباط كان يقبض مبالغ ضخمة مقابل الإفراج عن معتقل، وبناء على هذه الصورة تصدر لهذه الضحية ورقة ترفق مع تقرير طبي مزيف، يتم إرسالها إلى القضاء العسكري، وهو بدوره يصدر شهادة وفاة لهذا الشخص، والأمر الآخر أن النظام يعلم تماماً أنه محصن من كل محاسبة فيما لو كشف أمر هذه الصور، وهو ما تأكدنا منه بعد أن كشفنا عنها، للأسف الشديد“.

في معظم الأحيان التقطنا عدة صور للشخص الواحد، تصل في بعض الأحيان إلى خمس لقطات من اتجاهات مختلفة، وذلك بحسب ما يرى الطبيب الشرعي ولجنة الكشف المرافقة له، وبالتالي فإن 26948 صورة هي لـ 6627 ضحية مسجلين لدي، وتوزع هؤلاء الضحايا بحسب الأفرع الأمنية على النحو التالي:

الفرع	توزع الضحايا
215	3452
216	278
220	49
227	1998
235	112
248	54
أمن الدولة 251	99
المخابرات الجوية	350
الشرطة العسكرية	45
مجهول العائدية	116
جهات متفرقة	74

## ثالثاً: المنهجية والهدف من الدراسة:

من بين 3100 صورة حصلنا عليها من "قيصر"، تمكنا من التعرف على هوية 772 ضحية، وذلك عبر التواصل مع الأهالي أو المعارف أو النشطاء المحليين، وواجهتنا صعوبات جدية في ذلك، لعل من أبرزها ادعاء أكثر من أسرة أن الصورة تعود لابنهم (لأن ذلك من وجهة نظرنا يحمل في طياته تخفيف آلام الانتظار اليومي الناتج عن الاختفاء القسري)، ولأن برنامج المطابقة الإلكتروني بين وجه الضحية قبل وبعد الوفاة لم ينته إعداده بعد، فإن هذه الهويات التي تمكنا من التعرف عليها تبقى خاضعة للتحقق والمراجعة المستمرة.

ولدى مطابقة 772 هوية مع أرشيف الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان وجدنا أن 123 حالة من بينهم كانت موثقة لدينا (فقط 16%)، أي أن هناك 649 حالة جديدة لم تكن مسجلة (84%)، وهذا مؤشر يدل على أن كل ما تم توثيقه من انتهاكات وبشكل خاص بحق الضحايا بسبب التعذيب والاختفاء القسري لا يشكل سوى الحد الأدنى.

اثنتان منها لقيصر ومرافقه سامي، وأربع روايات لأشخاص مروا بتجربة العلاج في مشفى 601 العسكري بدمشق وهو المكان الذي التقطت فيه معظم صور الضحايا، و3 شهادات لعاملين في مشفى 601 العسكري، أحدها لعنصر منشق عن القوات الحكومية وأخرى لطبيب عمل فيه حتى منتصف عام 2011، تم إخبار كافة الشهود بالهدف من شهاداتهم، وبعض الشهود طلب تغيير اسمه لأسباب أمنية.

استمر العمل على هذه الدراسة قرابة الخمسة أشهر، حيث استغرقت عمليات المقاطعة بين أرشيف الضحايا والمعتقلين لدينا وقتاً طويلاً، وأيضاً محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول كل صورة من الصور، وقد واجهتنا عدة حالات تدعي فيها الأسرة أن ابنها هو صاحب الصورة، نتيجة للتشوهات الكبيرة التي حدثت بسبب عمليات التعذيب وبشكل خاص التجويع.

لقد أكدت معظم العائلات التي تواصلنا معها الحالة الصحية الجيدة لأبنائهم عند الاعتقال، كما أكدوا أنهم لم يعرفوا أي معلومات عنهم بعد اعتقالهم أو خطفهم من قبل القوات الحكومية، وأصبحوا في عداد المختفين قسرياً.

حظيت قضية نشر الصور من قبل "قيصر" بتغطية إعلامية واسعة، وهي تستحق أكثر من ذلك بكل تأكيد، لكن مادفعنا إلى إعداد هذه الدراسة، هو الجانب التوثيقي الحقوقي، وهو ما يحرصنا في هذا الجانب، فقد حصلنا عبر "قيصر" وأيضاً عبر المواقع الإلكترونية على صور لضحايا قتلوا بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز الحكومية، ولكن يبقى الأمر الأهم هو التعرف على هوية كل صورة، لأن ما لا يقل عن 65 ألف شخص في عداد المختفين قسرياً في سوريا (بحسب تقريرنا الأخير بعنوان لا أثر)، ما زالت أسرهم لا تعلم شيئاً عن مصيرهم، ومن ناحية أخرى من أجل استكمال دائرة التوثيق والتحقيق الذي سوف يفيد لاحقاً في تحديد مرتكبي الجرائم.

تمتلك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم بجميع الضحايا الذين تمكنت من توثيقهم منذ عام/ 2011 حتى الآن، وتحتوي القوائم على الاسم والتاريخ والمكان والزمان والصورة، وغير ذلك من تفاصيل عملية التوثيق، كالعمر والمهنة والديانة، ما يهنا هنا أن أغلب الصور التي نمتلكها هي لضحايا التعذيب وهم أحياء (تمتلك عدداً من الصور قبل وبعد التعذيب والوفاة)، فكما أشرنا في المقدمة بأن السلطات لا تقوم بتسليم الجثث، وبالتالي لا نمتلك صور الضحايا بعد التعذيب والموت، وهنا تأتي أهمية صور "قيصر" بالنسبة لنا، فعبّر برنامج إلكتروني من الممكن مقاطعة الصورة التي التقطها "قيصر" لضحية قتلت بسبب التعذيب وتميرها على جميع صور ضحايا التعذيب لدينا وهم أحياء، وفي حال تمت المطابقة، فإننا نتمكن بالتالي من معرفة اسمه ومن اعتقاله ومتى وأين وتفاصيل أخرى، وأيضاً نتحقق ونبلغ أهله بوفاته، بدل أن يبقى مختفياً قسرياً.

**يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:**

**"مشروع مطابقة صور الضحايا الأموات الذين يمتلكهم "قيصر" مع الداتا التي لدينا سوف يمكننا من تحديد هوية ومصير آلاف الأشخاص، ويزيد من قيمة الملف قانونياً بشكل أكبر بكثير، نأمل أن يزودنا "قيصر" بجميع الصور التي يمتلكها بأسرع وقت ممكن."**

## رابعاً: المشفى العسكري 601 «مكان التقاط الصور»:

يتألف المشفى (601) العسكري من عشرة أبنية على الأقل، اثنان منها قديمان، وأحد المباني القديمة (المشار له في الصورة برقم 2) مكون من طابق واحد يحوي قسم الرضوض، كما يوجد مبنين جديدين يستخدمان لعلاج جرحى القوات الحكومية والمليشيات المقاتلة معها.

قسم الرضوض "السجن الطبي" وهو بناء قديم جداً، بُني في زمن الاحتلال الفرنسي لسوريا ومكوّن من طابق واحد، كان مهجوراً قبل عام 2011، وخلال بدء الحراك الشعبي تم تحويل قسم الرضوض إلى مركز احتجاز مخصص لعلاج المعتقلين، وقامت القوات الحكومية بتجهيزه بأبواب ونوافذ حديدية، ويتألف من ثلاثة مهاجع "عناصر" (اثنان كبيران، ومهجع صغير) إضافة إلى مستودع ومطبخ ملحق به، خصصت القوات الحكومية المهاجع بحسب الجهة على النحو التالي: مهجع خاص بالمعتقلين التابعين للأمن العسكري، مهجع للمخابرات الجوية، مهجع المحالين للقضاء، يشرف على كل مهجع عناصر من الفروع الأمنية.

بحسب شهادات الناجين من الاعتقال -الذين مروا بتجربة العلاج بقسم الرضوض في المشفى 601 العسكري- للشبكة السورية لحقوق الإنسان، يتولى إدارة قسم الرضوض ضابط برتبة مساعد إضافة إلى وجود ممرضين وأطباء مدنيين وعسكريين، وعناصر حراسة يتبعون للفروع الأمنية التي يأتي منها المرضى المحتجزون. لكن على الرغم من وجود ممرضين في قسم الرضوض وأطباء يقومون بزيارات دورية للقسم، إلا أنه لا يوجد إشراف طبي فعلي على المرضى المحتجزين، وتقتصر مهام الطبيب على فحص المريض المحتجز وتشخيص مرضه وكتابة الأدوية اللازمة له، ثم تتولى بعد ذلك العناصر العسكرية الغير مؤهلة طبياً التسليية والتجريب في المرضى المحتجزين كالحقن وتركيب القشاطر الوريدية وتبديل ضمادات الجروح، وذلك بهدف زيادة عذاب المريض.

كل معتقل يموت داخل قسم الرضوض نظراً لإهمال العلاج، يطلب عناصر الأمن من موظفي التنظيف (وهم مدنيون) أو عناصر السخرة وهم معتقلون يطلب منهم القيام بمهام النظافة وتوزيع الطعام على باقي المعتقلين ونقل الجثث، أن يقوموا بفك المعتقل من الجنزير المقيد به، ثم يحملون جثة الضحية ويلقونها في الحمام أو في الممر، بعد ذلك تنقل عناصر الأمن جثث المعتقلين عبر سيارات إسعاف أو سيارة نقل مغلقة، من قسم الرضوض ويقومون بجمعها في مرآب لتصليح السيارات يطلق عليه اسم (رحبة التصليح) وهو يقع ضمن المشفى 601 العسكري.

يقع المشفى 601 العسكري (مشفى الشهيد يوسف العظمة) في منطقة المزة غربي دمشق، وهو من أكبر المشافي في دمشق، حيث تنقل إليه مراكز الاحتجاز المختلفة جثث ضحايا التعذيب، وفي بعض الأحيان جثث قتلى إطلاق النار، ويعتبر المقر الرئيس، أما **مشفى تشرين العسكري** الموجود في منطقة برزة بدمشق، فكان يستقبل أيضاً جثث ضحايا التعذيب وقتلى إطلاق النار لكن على نحو أقل، وهذان المشفان هما المكانان اللذان كانت وظيفة قيصر فيهما التقاط صور الضحايا، وتعتبر الأفرع الأمنية التي ذكرناها سابقاً هي الأكثر توريداً لضحايا التعذيب، ذلك بحسب كمية الصور التي تم التقاطها من تلك الأفرع.

أخبرنا قيصر:

"إن معظم الصور التي التقطتها كانت في مشرحة المشفى العسكري 601 في دمشق، بينما تم التقاط باقي الصور في مشرحة مشفى تشرين العسكري، كان التصوير يجري على جلسات متفرقة، وذلك بحسب ما تطلب النيابة العسكرية من قسم التصوير الذي كنت أعمل فيه، معظم الضحايا كانوا معتقلين لدى الأفرع الأمنية 215، 227، 235، وأيضاً في بعض الوحدات العسكرية، أحب أن أشير إلى أمر مهم، أنه في كثير من الأحيان كان المعتقلون يصلون أحياء إلى المشرحة، ويتم قتلهم في المشرحة نفسها، أو في مرآب الآليات في المشفى 601، وفي هذه الحالة تتم الإشارة إلى جثثهم بأنهم من نزلاء قسم الرضوض، لقد كانت الجثث تتراكم في المرآب وتبقى هناك عدة أيام، وهو مكان غير صالح لتخزين البضائع فكيف بالجثث البشرية".

صورة توضح مكان تجميع الجثث في مرآب السيارات بمشفى 601 العسكري.

صورة توضيحية من موقع خرائط غوغل لمخطط بناء مشفى 601 العسكري، تم تحديد الأماكن عبر أحد المجندين العاملين في مشفى 601 العسكري، الذي انشق عن القوات الحكومية، وسجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شهادته.

## صورة توضيحية من موقع خرائط غوغل لمخطط بناء مشفى 601 العسكري



مخطط بناء مشفى 601 العسكري (تم تحديد الأماكن عبر أحد المجندين العاملين في مشفى 601 العسكري، بعد انشقاقه عن القوات الحكومية).

المدخل الرئيس للمشفى.	←
المشفى القديم.	2 - 1
البناء يتألف من طابقين: ألف - الطابق الأرضي: مكاتب الإدارة وهي ( مكتب ضابط الإدارة - مكتب الضابط المناوب - مكتب الذاتية - مكاتب ضباط آخرين- القسم المالي). باء - الطابق الأول: فيه عنابر المرضى. غرف سكن لطاقم المشفى والأطباء.	1
يحوي قسم الرضوض والجراحة الفكية.	2
هو المشفى الجديد. في القبو: قسم الإسعاف وعمليات الإسعاف في الطابق الأرضي: مكتب المدير العام وقسم الأشعة، الطابق الثاني: قسم العمليات. بقية الطوابق وهي 3 تحوي غرف المرضى ومكاتب الأطباء وقسم العناية المشددة.	3
بناء جديد وهو توسعة للمشفى من المرجح أنه افتتح في أواخر 2011.	4
ساحة يحيط بها أبنية قسم العيادات الخارجية ولها مدخل من الشارع الرئيس ويوجد أيضاً باب بينها وبين الساحة المؤدية إلى البناء رقم 3- الساحة بين 3 و 5 هي ساحة الإسعاف-.	5
الشارع الرئيس.	←
مشفى التوليد العسكري (مشفى 602).	6
بناء قيد التجديد وكان ضمنه قسم المخبر.	7
سكن للأطباء المقيمين.	8
مهاجع للمجندين وهنغارات لركن السيارات.	10 - 9
هنغارات توجد فيها سيارات نقل عسكرية وسيارات إسعاف، ومستودعات وهي الأماكن التي تم تجميع جنث الضحايا فيها.	11
سجن المزة العسكري.	الخط الأصفر

أخبرنا قيصر:

صورة عن تقرير طبي يوضح أسباب وفاة ضحية بحسب ما تبلغ به القوات الحكومية عائلات الضحايا في مراكز الاحتجاز.



Image of a medical report from Tshreen Military Hospital clarify the cause of death of a victim in a government detention center according to what the government forces told the family of the victim ©SNHR

”كان مديري في الشرطة العسكرية بدمشق يأمرني بالذهاب يومياً إلى المشفى 601 قرابة الساعة العاشرة صباحاً، كان يحضر معي طبيب شرعي من مشفى تشرين العسكري لكتابة الضبوط وسبب وفاة الضحايا“.

قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية كان قيصر يقوم بمعاينة مواقع الجرائم التي يكون أحد أطرافها جهة عسكرية، ومنذ الأسبوع الثاني لاندلاع الاحتجاجات الشعبية في آذار/ 2011 كان عمل قيصر يستدعي تصوير أي حادث جنائي بشكل روتيني كتصوير جثث الأشخاص، الذين قضاوا في جرائم القتل والحوادث الجنائية العادية، ثم إرسالها إلى القضاء، استمر في ذلك حتى 20/ آب/ 2013 عندما قرر الانشقاق والخروج من سوريا بعد شعوره بالخطر إذا ما اكتشفت السلطات الحكومية أنه يحتفظ بنسخ من الصور التي يلتقطها. كما شعر بخطر استهدافه من قبل المعارضة المسلحة، حيث لم تكن تعلم بنشاطه السري.

أخبرنا قيصر: ”أول مرة التقطت فيها صوراً لجثث عليها آثار تعذيب كانت في نهاية شهر آذار/ 2011 وكان المعدل التقريبي لعدد الجثث التي أقوم بتصويرها 1 - 3 جثث بشكل يومي في مشفى 601 العسكري، وبأعداد أقل من ذلك في مشفى تشرين العسكري، أذكر أنني في بعض المرات قمت بتصوير 70 جثة في اليوم الواحد، وذلك في عام/ 2012 و2013“. كان يركز عملي على تصوير جثث المعتقلين، حيث أقوم بالتقاط ما بين 3 إلى 9 لقطات، وتنظيم ضبوط قضائية مرفقة بصور للضحية وتقرير من الطبيب الشرعي المعتمد لدى السلطات السورية في مشفى 601 ومشفى تشرين العسكري، ثم يصدر التقرير الطبي عن القضاء العسكري أو مشفى تشرين العسكري ويحدد سبب الوفاة بتوقف التنفس أو القلب، على الرغم من أن الصور المرفقة تظهر بشكل واضح آثاراً للتعذيب تفوق التصور، نختتم الإجراءات بوضع ملف عليه رقم الضحية وصورة ورقية مطبوعة له، ويكتب في الملف أنه توفي في مشفى 601؛ نتيجة توقف القلب والتنفس، وتنتهي العملية بتوقيع رئيس الفرع الأمني الذي كان يحتجز الضحية“.

صورة عن شهادة وفاة لضحية في مركز احتجاز حكومي.

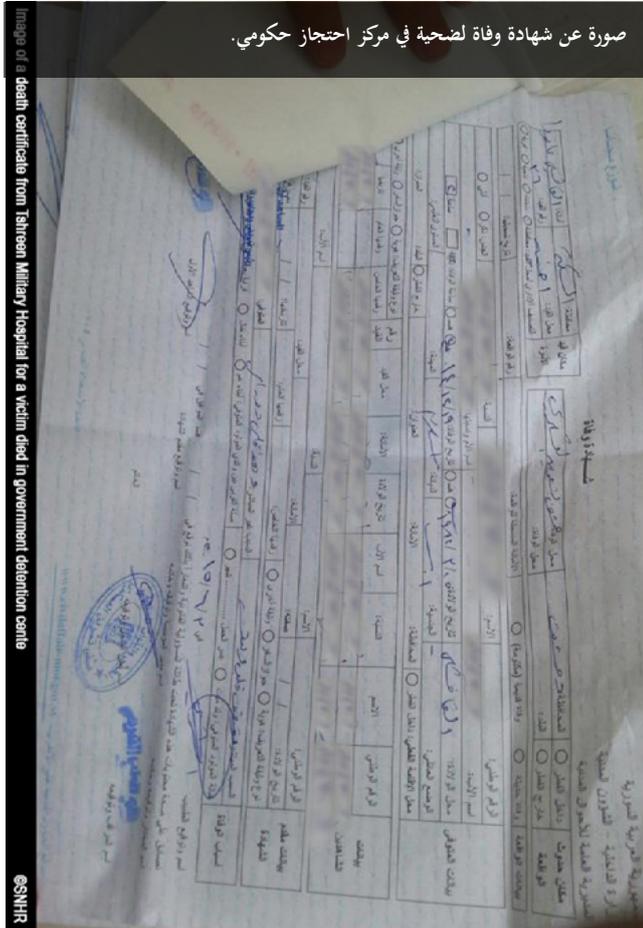


Image of a death certificate from Tshreen Military Hospital for a victim died in government detention centre ©SNHR

## توزيع أعداد ضحايا المعتقلين على الجهات الأمنية الحكومية المعنية

عدد الاقنات	النسبة المئوية	العدد النهائي	الجهة ذات العلاقة	تسلسل
13811	52.09	3452	الوحدة 215	1
1108	4.19	278	الفرع 216	2
210	0.74	49	الفرع 220	3
8001	30.15	1998	الفرع 227	4
482	1.69	112	الفرع 235	5
206	0.81	54	الفرع 248	6
446	1.49	99	أمن الدولة 251	7
1515	5.28	350	المخابرات الجوية	8
177	0.68	45	الشرطة العسكرية	9
601	1.75	116	مجهول العائدية	10
391	1.12	74	جهات متفرقة	11
<b>26948</b>	<b>100.00</b>	<b>6627.00</b>	<b>الإجمالي</b>	

Syrian Network for Human Rights - الشبكة السورية لحقوق الإنسان

## خامساً: نتائج المقاطعة بين أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان وصور قيصر:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمحاولة المقاطعة بين أرشيف الضحايا وعشرات التقارير التي أعدتها عن أساليب وضحايا التعذيب، وبين المعلومات التي جمعتها وحصلت عليها من أهالي الضحايا أو من أصدقائهم الذين تعرفوا على صور أبنائهم، وهذا قد استغرق وقتاً وجهداً وإرهاقاً نفسياً؛ نتيجة فظاعة الصور، وضرورة مراجعتها جميعاً واحدة تلو الأخرى، وقد حصلنا على النتائج الأولية التالية:

تمكنا من التعرف على هوية 772 ضحية (بينهم سيدة)، من بينهم 123 ضحية كانوا مسجلين لدينا في أرشيف الضحايا قبل انتشار صور قيصر، وذلك عبر عمليات التوثيق اليومية التي نقوم بها في مختلف المحافظات اليومية، استطعنا التعرف على بعض الضحايا البارزين، من بينهم:

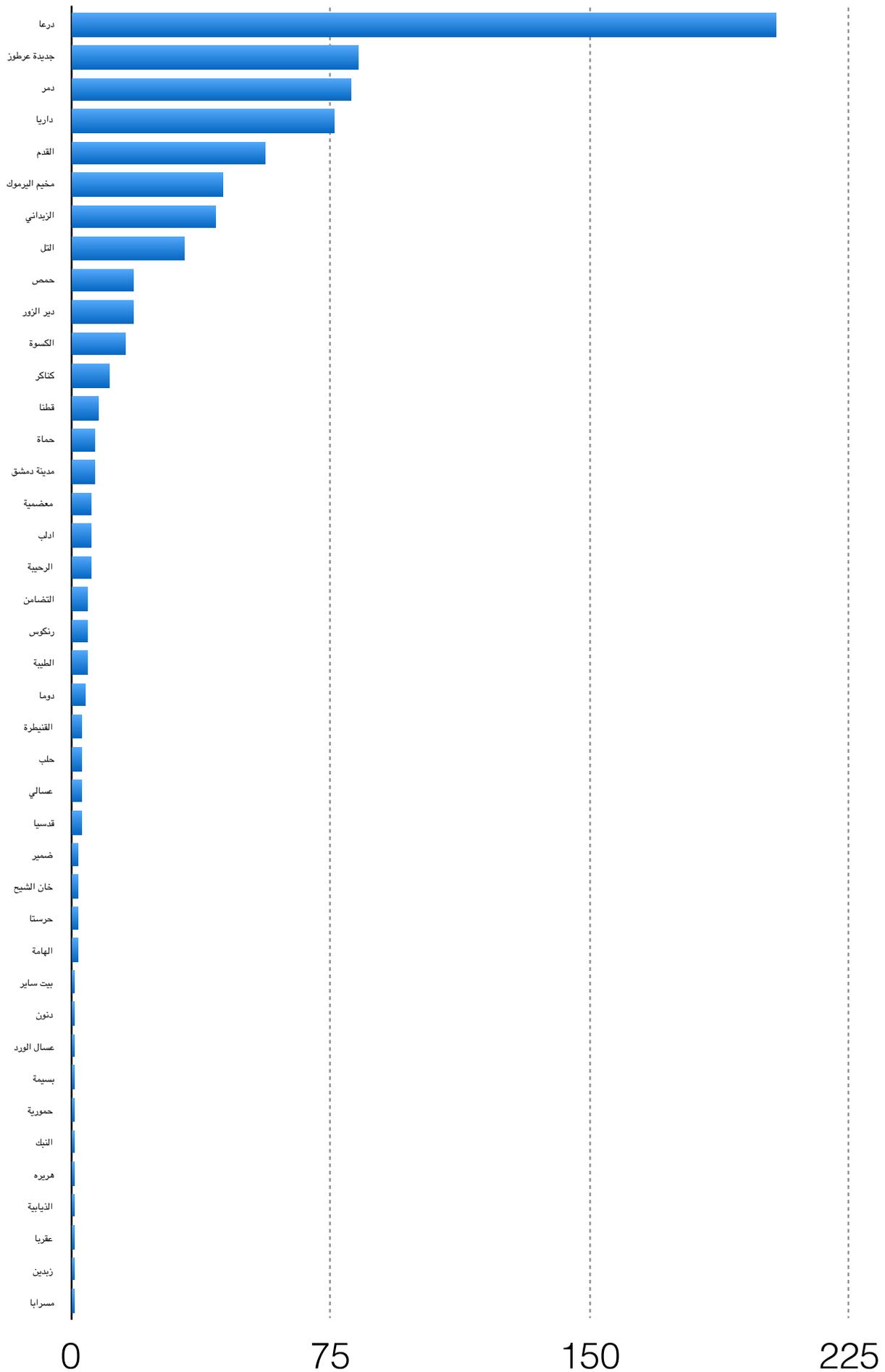
1 طبيب، 1 رياضي، 1 أستاذ في الجامعة، 1 مهندس مدني، 2 من رجال الدين، 1 ناشط إعلامي، 1 ناشط إغاثي، 2 ناشط في الحراك السلمي، 1 أنثى.

كما كان من الملف للانتباه أن هناك 49 ضحية يحملون الجنسية الفلسطينية من المقيمين على الأراضي السورية، وشخص واحد يحمل الجنسية الأردنية.

وزعنا الحالات التي تمكنا من التعرف عليها بحسب المحافظات والمناطق على النحو التالي:

204 ضحايا، بينهم 21 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	درعا:
83 ضحية.	جديدة عرطوز:
81 ضحية، بينهم 13 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	دمر:
76 ضحية تم التأكد من 43 منهم من قبل الأهل، و33 ضحية تعرف عليهم أصدقاء الضحايا والنشطاء المحليون، بينهم 9 ضحايا مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	داريا:
56 ضحية، بينهم 40 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	القدم:
44 بينهم، 3 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	مخيم اليرموك:
42 ضحية، بينهم طبيب، و7 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	الزبداني:
33 ضحية، بينهم طبيب، و9 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	التل:
18 ضحية.	حمص:
18 ضحية، بينهم 3 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	دير الزور:
16 ضحية، بينهم 5 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	الكسوة:
11 ضحية.	كناكر:
8 ضحايا، بينهم 3 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	قطنا:
7 ضحايا، بينهم 1 مسجل في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	حماة:
7 ضحايا، بينهم 3 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	مدينة دمشق:
6 ضحايا.	معصية الشام:
6 ضحايا، بينهم 1 مسجل في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.	إدلب:

الرحيبة:	6 ضحايا.
التضامن:	5 ضحايا.
رنكوس:	5، بينهم 3 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
الطيبة:	5 ضحايا.
دوما:	4 ضحايا.
القنيطرة:	3 ضحايا، بينهم بطل في لعبة الجودو.
حلب:	3 ضحايا، بينهم 1 مسجل في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
عسالي:	3 ضحايا.
قدسيا:	3 ضحايا.
ضمير:	2 ضحية.
خان الشبيح:	2 ضحية.
حراستا:	2 ضحية.
الهامة:	2 ضحية.
بيت ساير:	1 ضحية.
دنون:	1 ضحية.
عسال الورد:	1 ضحية.
بسيمة:	1 ضحية.
حمورية:	1 ضحية.
النبك:	1 ضحية مسجل في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
هريرة:	1 ضحية.
الذيايية:	1 ضحية.
عقربا:	1 ضحية.
زبلدين:	1 ضحية.
مسرايا:	1 ضحية.



## سادساً: أبرز ما تتضمنه الصور:

من خلال دراسة ما يقارب 3100 صورة من صور قيصر، اتضح لنا المعطيات التالية:

### 1 الأرقام المدونة على أجساد الضحايا وعلى البطاقات الورقية، تعبر عن كل من التالي:

- رقم الضحية في مشفى 601 العسكري، ثم رقم فرع الأمني الذي احتجز فيه، ثم رقم ضبط الطبي الذي نظمه الطبيب الشرعي. في الصورة التالية الرقم 4054 هو رقم المعتقل في المشفى 601 العسكري (قبل وفاته)، الرقم 215 هو رقم فرع الأمن الذي احتجز فيه، الرقم 4983/ب هو رقم ضبط الطبيب الشرعي بعد وفاة المعتقل.

- لاحظنا أن أرقام الضحايا -تحديداً رقم المعتقل عند وفاته بسبب التعذيب في الفرع الأمني- أرقام أحياناً تكون متسلسلة وأحياناً متقطعة، لم نستطع تحليل أو معرفة سبب التسلسل أحياناً والانتقطاع أحياناً أخرى.

### 2 لاحظنا وجود صور لا تحتوي مظاهر تعذيب، يبدو لنا أنها صور لضحايا تم قتلهم مريباً بالرصاص داخل منازلهم أو أثناء المظاهرات الشعبية.

صور حصلت عليها الشبكة السورية لحقوق الإنسان، لبعض الضحايا الذين قتلوا في منازلهم وصنفوا كإرهابيين في سجلات القوات الحكومية وقد تمت تغطية وجوه الضحايا لأسباب أمنية خوفاً على ذوي الضحايا.

1. صورة لضحية امرأة قتلتها القوات الحكومية بعد اقتحام منزلها.

2. صورة ثانية لضحية شاب قتلته القوات الحكومية بعد اقتحام منزله.

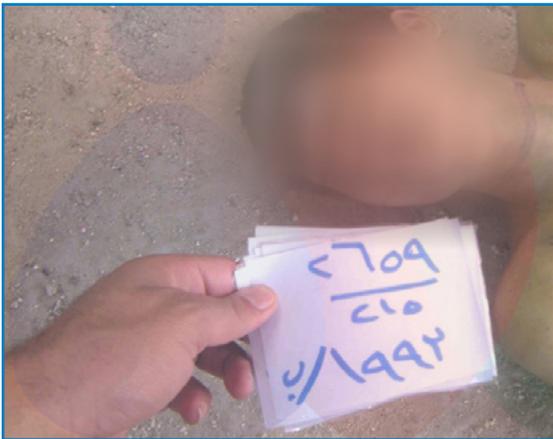
3. صورة ثالثة لضحية قتلته القوات الحكومية بعد اقتحام منزله.

3 تبين لنا أن 90% من عينات الصور التي تم فحصها كان الضحايا فيها عراة، أو مرتدين ملابس مهترئة، وظهرت على أيديهم آثار أكبال الاعتقال، كما ظهرت على رقاب بعض الجثث آثار تدل على محاولات خنق بواسطة أسلاك أو حبال، وصور أخرى تشير إلى آثار استخدام مواد حارقة "كالأسيد"، كما ظهرت في بعض الصور أعضاء مقطوعة كالأعضاء التناسلية الذكرية والأصابع، ولاحظنا في بعض الصور عيناً تم فقؤها، كما أن بعض الصور لم يظهر فيها آثار تعذيب جسدي مباشر، لكن يبدو من نحل الجسد أن الضحية ماتت بسبب الجوع (وهو أحد أساليب التعذيب المتبعة)، لمزيد من التعرف على أساليب التعذيب لدى قوات الأمن السورية بالإمكان النظر في أبرز 46 أسلوب تعذيب التي تحدثنا عنها في تقرير منذ عام 2011.

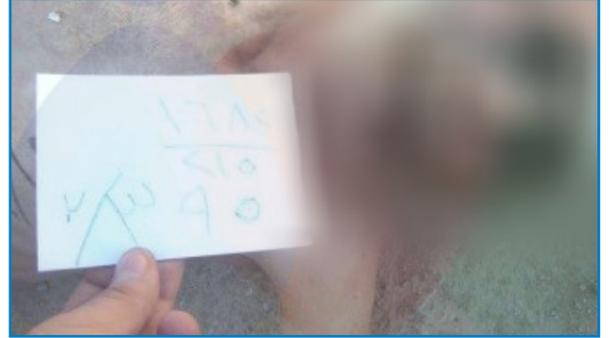
4 تبين لنا من خلال متابعة أرقام بعض جثث الضحايا، أن هناك احتمالية تواجد معتقلين من أفرع أمن ثانوية، متورطة أيضاً في قتل هؤلاء الأشخاص، وجميع الجثث تجمع في مكان واحد سواء من أفرع الأمن الرئيسية أم الثانوية.

صورة تظهر وجود جثتي الضحيتين المرقمتين 2076 و2075 من الفرع 227 وجثة الضحية المرقمة 3194 من الفرع 215 بدمشق مع جثة الضحية المرقمة 245 من الفرع 216 بدمشق.

5 وجود جثث يبدو أنها لأطفال دون الثامنة عشرة بين صور ضحايا التعذيب، وهو ما يؤكد اعتقال الأطفال، وتعرضهم لخنق بالأسلاك ولمختلف أساليب التعذيب بحال شبيه بصور الرجال.



6 وجود جثث لأشخاص كبار في السن بين صور ضحايا التعذيب.



7 وجود جثث لنساء بين صور ضحايا التعذيب، وهو ما يؤكد اعتقال النساء.

8 بعض الجثث التي جمعت في مشفى المزة العسكري 601، ويبدو على بعضها علامات واضحة تشير إلى حصول نرف في المكان، ما يشير إلى أن المعتقل كان على قيد الحياة عندما تم إحضاره إلى هنغارات المشفى.

9 لاحظنا أن بعض صور الضحايا يوجد فيها رُشاش من الدم حول مجبر العين، ما يدل على استعمال أداة حادة سببت رش الدماء.

10 لاحظنا أن بعض صور الضحايا يظهر عليها اسوداد على الجسم يشبه التفحم؛ ما يدل على استعمال الصعق الكهربائي.

11 ظهر على أغلب الضحايا علامات الجوع الشديد، وهذا واضح في بروز الهيكل العظمي عند الحوض والخصاص البطن مع ترقق الأطراف بشكل لا يدع مجالاً للشك في انتهاج استراتيجية تجويع المعتقلين لفترات طويلة.

12 لاحظنا وجود نقوب غريبة في أجسام بعض الضحايا المعتقلين تشير إلى استخدام آلات حادة، قد تكون مثقباً كهربائياً أو نحو ذلك.

13 تبين لنا من خلال دراسة بعض الوثائق، أن عناصر من القوات الحكومية تقوم بتغليف الجثث بواسطة أكياس بلاستيكية، ثم تقوم بتجميعها تمهيداً لنقلها إلى مقابر جماعية أو إتلافها بالحرق.

14 لاحظ فريق العمل في الشبكة السورية لحقوق الإنسان وجود فضلات جافة يبدو أنها لطبور، وتجمع حشرات في مجامر العين والفم، وهذا يدل من وجهة نظرنا على أن الجثث تترك لفترات طويلة بعد أن يتم تجميعها من أجل التقاط صور لها.

15 لاحظنا في معظم الصور ظهور تقرحات شديدة وخاصة على الأقدام والساقين، وفي بعض الصور وجدنا انكشافاً في عظم الساق أو مشط القدم والكاحلين.

16 لاحظنا على صور لبعض الجثث ظهور آثار للتفسخ والتحلل، ما يشير إلى أن وضع التخزين الذي كانت فيه الجثة كان غاية في السوء، واستمر التخزين لفترات طويلة ضمن ذلك الوضع السيئ.

17 لاحظنا على صور لبعض الجثث آثار حروق عنيفة ومستمرة على الوجه والعنق لدرجة أنها تسببت في انكشاف العظم.

18 ظهر لنا من خلال فحص الصور أن بعض الجثث مازالت بقايا الأنابيب الطبية ملتصقة بها، وهذا قد يُشير إلى أن الضحية كان يتلقى العلاج في المشفى، وقد أُلقي القبض عليه داخل المشفى وانتزع من العلاج بأسلوب وحشي، وقد سجلنا مثل تلك الحوادث في تقارير سابقة.

19 لاحظنا وجود مرضى ذوي عاهات عقلية خلقية، تم اعتقالهم وتعذيبهم دون أي اعتبار لمرضهم، وهذا يشير إلى عشوائية عمليات الاعتقال والتعذيب، كأنها ماكينة تُهدف إلى سحق عامة المجتمع، كما هي ماكينة القصف اليومي العشوائي.

20 لاحظنا على بعض الجثث وشوماً تشير إلى فلسطين، ما يرجح كونه من المقيمين في سوريا من الجنسية الفلسطينية.

## سابعاً: مصير الجثث:

تقوم القوات الحكومية بالتخلص من الجثث إما عبر دفنها في مقابر جماعية أو حرقها في محارق خاصة للجثث أحدها في منطقة التل بريف دمشق، والأخرى في مشفى حرسنا العسكري بريف دمشق أيضاً.

بعد أن تتراكم الجثث في مشفى 601 العسكري وتبلغ قرابة 150 جثة، تأتي سيارة شحن عسكرية وتقوم بتحميل الجثث، ويتم أخذهم إلى أماكن غير معروفة، وقد أخبرنا قيصر أنه سمع أحد العناصر ذات مرة يتحدث أن الجثث يتم دفنها في خنادق حفرتها القوات الحكومية في مقبرة ”نجها“.

### أبرز المقابر المتوقع دفن الجثث فيها:

#### مقبرة نجها:

تقع في ريف دمشق في منطقة الحسينية وتبلغ مساحتها قرابة 750 دونماً، كانت المساحة المستغلة من المقبرة قبل آذار/ 2011 لا تتجاوز 105 دونماً، بحسب الأهالي في تلك المنطقة، وقد لاحظنا عبر صور الأقمار الصناعية توسعاً كبيراً في أعمال حفر الخنادق داخل المقبرة ما بين عام 2012 حتى نهاية 2014.

#### مقبرة تبوكية:

تقع بالقرب من مقر الفرقة الثالثة التابعة للقوات الحكومية والواقعة في جبال القلمون بريف دمشق الشمالي، تقدر مساحتها بنحو 15 ألف متر مربع، يصعب تحديد مكانها بدقة بسبب وجودها داخل منطقة عسكرية تابعة للقوات الحكومية، ويمنع دخول المدنيين إليها، أخبرنا أهالي تلك المنطقة أنهم شاهدوا عدة مرات سيارات شحن عليها آثار دماء تتوجه نحو المقبرة، لم تتمكن من التحقق بشكل أكبر من هذه الروايات، لكن يبدو أن ذلك مؤشر على اعتماد السلطات السورية استخدام مقابر جماعية جديدة في مناطق نائية.

#### مقبرة البحدلية:

تقع في ريف دمشق في منطقة الحسينية وتسمى مقبرة المدينة الجنوبية، أو مقبرة البحدلية، أخبرنا أهالي من تلك المنطقة أنهم شاهدوا أعمال حفر وتواجداً للقوات الحكومية مع آليات الحفر مرات متكررة خلال عام 2013.

### صورة تظهر توسع أعمال حفر الخنادق داخل مقبرة نجها في 15 آب 2014

صورة تم التقاطها في 3 أيلول 2012

صورة تم التقاطها في 15 آب 2014



## ثامناً: شهادات الناجين من المشفى العسكري 601:

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع محسن المصري - مواليد 1980، من حي المهاجرين بدمشق، وهو مهندس معلوماتية وأحد نشطاء الحراك السلمي في دمشق، اعتقلته القوات الحكومية للمرة الثانية بتاريخ 2/ آذار/ 2012 على الحدود السورية اللبنانية أثناء مغادرته سوريا إلى لبنان، وتم تحويله مباشرة إلى الفرع 215 بدمشق، ومن ثم إلى الفرع 291 في إدارة الأمن العسكري، وبقي محتجزاً فيه نحو سبعة أشهر، وبعدها خضع للمحاكمة الميدانية، وتم تحويله إلى سجن صيدنايا العسكري في 10/ تشرين الأول/ 2012 وبقي فيه حتى 25/ نيسان/ 2013، بعد ذلك تم تحويله إلى المخبرات الجوية بدمشق لإعادة التحقيق معه، وفي 19/ أيار/ 2014 تدهورت حالة محسن الصحية نتيجة ظروف الاعتقال السيئة التي احتجز فيها في صيدنايا، والتي ازدادت سوءاً في فرع الجوية بدمشق، وأصيب بإسهال شديد وهزال.

يقول محسن للشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”عند تحويلي من سجن صيدنايا إلى فرع الجوية كنت أعاني من الجوع والهزال الشديدين، وبعد احتجازي في فرع الجوية ازدادت حالي سوءاً وأصبحت بإسهال شديد مع 16 معتقلاً آخرين؛ نتيجة تناولنا لطعام فاسد، ونتيجة انعدام النظافة ومنعنا من الدخول إلى الحمامات بشكل مستمر رغم إصابتنا جميعاً بالإسهال وبقاء الفضلات على أجسادنا، والزنزانة كانت مساحتها 2م×90سم. أصبت بضيق تنفس واختناق وفي اليوم التالي ازدادت حالي سوءاً؛ فنادى أحد المعتقلين الذين كانوا معي السجناء وأخبره بحالتي، وبعد قليل استدعوني واقتادوني إلى غرفة طبية داخل الفرع في مطار المزة بالسجن الجديد“.

كانت عناصر القوات الحكومية تقوم بنقل المعتقلين الذين يتهددهم خطر الموت فقط إلى الغرفة الطبية ليقوم الطبيب بفحصهم وكتابة تقرير طبي تمهيداً لتحويلهم إلى مشفى 601 العسكري.

”بعد فحصي من قبل الطبيب أعادوني إلى الزنزانة، وعند المساء استدعوني مرة أخرى واقتادوني نحو ممر كان فيه خمسة معتقلين آخرين، منهم من كان يعاني إسهالاً شديداً والنهب كبد، وتقرحات في الجلد، وطلبوا منا ارتداء ملابس لأننا كنا عراة“.

استطاعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان الوصول إلى (أحمد.ح) الذي كان يقوم بخدمته العسكرية داخل المشفى 601، ويقوم بمهمة أعمال الصيانة، استمر خدمته داخل المشفى مدة سنتين وثلاثة أشهر، انشق في حزيران/ 2013، وقد أفادنا بشهادته:

”جثث المعتقلين كانت ترمى في رحبة إصلاح السيارات، ذلك لعدم وجود مكان في برادات المشفى المخصصة للعسكريين لدى الحكومة، الرحبة مساحتها كبيرة، وأرضها ترابية“.

شارك الشاهد أحمد.ح مرتين خلال فترة خدمته الإلزامية في عمليات تحميل ونقل جثث المعتقلين التي كانت تتم بشكل دوري، يقول أحمد:

”كنا كل ثلاثة أو أربعة أيام ننقل ما بين 250 إلى 350 جثة تأتي معظمها من الأفرع الأمنية، أما الضحايا من قسم الرضوض فعدددهم اثنان أو ثلاثة يومياً“.

”لكل موقوف رقم يتم مناداته به، وعندما يموت المعتقل يكتب عناصر الأمن رقمه على جبينه كما يكتبون على جثته مكان وفاته حسب الفرع، المعتقلون المكتوب على جثثهم كلمة رضوض هم المعتقلون الذين دخلوا للعلاج في قسم الرضوض وقتلوهم فيه، ويقوم الطبيب الشرعي وعناصر من المشفى بالتوجه إلى الرحبة خلال الدوام الرسمي ويسجل الطبيب معلومات الجثة لديه على السجلات، وبعد أن ينتهي من التسجيل يقول للعناصر ”خالص“، فيبدأ العناصر بتغليف الجثة بأكياس نايلون، وهكذا حتى يتم الانتهاء من الجثث وتكرر هذه العملية يومياً، وكل ثلاثة أو أربعة أيام يجتمع العناصر في المشفى وتأتي سيارات هوندا من نوع (انتر)، وهي تتبع للمخبرات حيث يتم وضع الجثث في السيارات، وقد سمعت العناصر يتحدثون عن أن مصير الجثث إما الحرق من خلال حراق يتم فيه حرق الجثث وتحويلها إلى رماد، أو في مقابر جماعية في نجها أو في القلمون“.

يقول محسن: "عندما كان يأتي العقيد الطبيب لزيارتنا فينادي على أحد الأرقام ونخبره أنه مات فيقول: هذا جيد وينادي على عناصر "السخرة" لإخراجه من بيننا، وعندما يموت أحد المرضى في غرفتنا كان يترك لليوم التالي أو ليومين آخرين حتى يقوموا بإخراجه من الغرفة لأننا كنا نعاقب إذا قمنا بمناداة المساعد خارج أوقات جولاته أيضاً".

أخبر محسن الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن مشاهدته لوفاة عدة أشخاص كانوا معه نتيجة الإهمال الطبي كما شهد حالة قتل لمعتقل داخل المشفى:

"كان معي في المهجع شاب من جبل الزاوية يدعى مهند يبلغ من العمر 24 عاماً، مصاب بمرض السكري، عاقبه العقيد الطبيب بجرمانه من الأنسولين المخصص له ووضعه في غرفة منعزلة عن باقي المرضى المعتقلين، بقي فيها عدة أيام ثم أعادوه إلى غرفتنا وهو بحالة سيئة جداً وبعد يومين توفي. حالات الموت للمعتقلين كانت تحدث بشكل يومي، أذكر مرة جاؤوا بأحد المصابين المعتقلين من منطقة الضمير وبقي ينزف أمامي حتى مات في صباح اليوم التالي".

قام أحد المعتقلين من عناصر السخرة بإخبار محسن عن حالات الإعدام التي تحصل بشكل يومي في مشفى 601، قال لنا محسن:

"أما حالات إعدام المعتقلين فقد كانت تحدث مساءً بعد تقديم وجبة العشاء للمعتقلين المرضى، كنا نسمع ضرب العصي والحديد ينهال على أجسادهم حتى الموت، ثم تقوم عناصر السخرة بسحب الجثث وتجميعها في الحمامات، لتأتي بعدها عناصر الأمن وتنقل الجثث إلى هنغار ثم تقوم بتغليفها بأكياس، وبعدها تأتي سيارة لنقلهم إلى مكان مجهول".

تقوم القوات الحكومية المتواجدة في مشفى 601 لاحقاً بإعدام معظم المعتقلين الذين يقومون بأعمال "السخرة" ثم تأتي بمعتقلين آخرين للقيام بالعمل نفسه، وذلك بحسب شهادات لعدة ناجين من مشفى 601 العسكري.

قبل نقل محسن والمعتقلين الخمسة الآخرين إلى مشفى 601 العسكري قام عدد من عناصر القوات الحكومية بوضع لاصق ورقي على جبينهم عليه رقم مؤلف من أربع خانات، وأخبروهم أن هذا الرقم هو رقمهم الطبي، وهددوهم بالتعذيب في حال قاموا بذكر أسمائهم خلال علاجهم في مشفى 601، بعد ذلك نقلوهم بسيارة هيونداي مغلقة إلى المشفى.

يقول محسن "عند وصولنا إلى مشفى 601 وبعد دخولنا من المدخل توقفت السيارة وصعد عنصر إليها وقام بشتما وطلب أن نمدد أيدينا نحوه وأخذ عينة دم منا من دون تعقيم ثم تابعت السيارة بنا نحو القسم الخاص بالمعتقلين أو ما يعرف بقسم "الرضوض".

في كل غرفة "مهجع"، يوجد نحو 10 أسرة موزعين على ثلاث مجموعات، وكل سرير مخصص لستة معتقلين، وجميع المعتقلين في الغرفة الواحدة يكبلون مع بعضهم بواسطة جنزير من أقدامهم ويكونون عراة، ويوضع المعتقلون الذين يعانون من الأمراض المعدية مع بقية المرضى من المعتقلين، كما يوضع في كل غرفة وعاء لشرب الماء ووعاء آخر للتبول.

يقول محسن:

"كنا نستخدم وعاءً واحداً للتبول؛ الأمر الذي أدى لإصابتنا بالتهابات بولية وكنا نمنع من الدخول إلى الحمامات؛ ما تسبب بتلوث جميع الأسرة بالفضلات، وكانت عناصر تسمى بالسخرة (معتقلين تم توظيفهم) تأتي كل صباح لتنظف أرض الغرف فقط، لكن خلال النهار تتلوث الغرف من جديد بسبب انعدام العناية الطبية ومنعنا من دخول الحمامات وتناول الطعام على الأسرة".

الأطباء العاملون في مشفى 601، كانوا يتفقدون المرضى المعتقلين بشكل عابر كل 3 - 5 أيام من دون إجراء فحوصات طبية لهم؛ وكان المرضى يقومون بإعطاء الدواء نفسه "الأدوية المخصصة للتهابات" لجميع المرضى من دون التفريق بين الحالات الطبية للمرضى المعتقلين وكانت عناصر من القوات الحكومية تقوم بوخز الإبر للمرضى المعتقلين بطرق غير طبية بدافع التسلية ومن دون مراعاة لخصوصية كرامتهم، كما قامت هذه العناصر بسرقة الطعام المخصص للمرضى المعتقلين، ومعظم المعتقلين الذين كانوا يعانون من الفشل الكلوي قضوا بعد دخولهم للمشفى بأيام قليلة بسبب عدم تعقيم جهاز غسيل الكلى، وإهمال إجراء الجلسات العلاجية لهم في الوقت المناسب، أما المعتقلون الذين أدخلوا للمشفى بحالات إسعافية طارئة فكانت العناصر الطبية تتركهم حتى قيام الطبيب بجولته التي كانت تجرى كل 3 - 5 أيام.

الناجي من الاعتقال السيد زيد نداف من مدينة المعظمية بريف دمشق، اعتقل بتاريخ 28/ تموز/ 2012 بعد إصابته بطلق ناري في فخذه الأيمن أثناء خروجه في أحد المظاهرات في مدينة المعظمية. نقلته القوات الحكومية إلى مشفى تشرين العسكري وحقت معه هناك، وبقي في المشفى لساعات قبل نقله إلى فرع الأمن الجوي في المزة بدمشق، أفادنا زيد بشهادته:

”أخذوني إلى مشفى تشرين العسكري، وقبل إسعافي حقق معي ضابط وقام بضربي بأخمص سلاح الكلاشنكوف على مكان إصابتي، وقال سنكمل التحقيق في الفرع، ثم جاء ممرض وقام بخياطة جرحي من دون تخدير أو تعقيم وهو يقوم بشتي وبعدها جرتني إلى غرفة في الطابق الأول ولم أكن أستطيع المشي حينها، بقيت في المشفى لنحو 6 ساعات، الأوضاع كانت مزرية جداً خصوصاً للمعتقلين الجرحى، حيث تم تجميع المعتقلين في غرف تفتقر لأدنى مقومات الحياة، وتشهد اكتظاظاً شديداً وروائح نتنه وانعداماً لمرافق النظافة كالحمامات، وغياباً كاملاً للرعاية الصحية؛ حيث يترك الجرحى دون أي علاج، وخضع عدد كبير من الجرحى لبتة أطرافهم كاليديين معاً أو القدمين إضافة إلى الضرب المبرح أثناء تضميد الجراح. نقلوني بعدها إلى الفرع الجوي في مطار المزة“.

تمكنا من الوصول إلى أحد الأطباء العاملين في مشفى 601، وهو الطبيب (ت. ق)، وقد عمل في المشفى حتى نهاية حزيران/ 2011، وأفادنا بعدة تفاصيل ذكر منها الشهادة التالية:

”وصلنا بتاريخ 30/ نيسان/ 2011 من مجزرة صيدا في درعا وبين الساعة الواحدة والثالثة فجرأ سيارة من نوع هوندا (انتر) عسكرية مليئة بالجثث، كانت مرتبة فوق بعضها البعض وكذلك وصل باص كبير كانت أرضيته مليئة بالجثث، إضافة إلى وصول 30 جريحاً، كان من بينهم الطفل حمزة الخطيب، وقد نفذ المجزرة عناصر في المخابرات الجوية، وقام رئيس مفرزة الأمن العسكري بمشفى 601 العسكري في اليوم نفسه بضرب أحد الجرحى وهو رجل مسن بأخمص البندقية؛ سبب له ذلك رجاً صدرية وانصباب جنب أدت إلى وفاته في اليوم التالي“.

الطبيب (ت. ق) قام بأخذ إجازة من العمل بعد أن شاهد جثث المجزرة وتحويل المشفى العسكري إلى ساحة جريمة، واستطاع الانشقاق عن النظام السوري في حزيران/ 2011.

تمكنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان من التواصل مع الناجي من الاعتقال السيد مروان عبد الوهاب وهو من مدينة حمص، اعتقل بتاريخ 23/ أيار/ 2012، وتم تحويله إلى المخابرات الجوية في المزة بدمشق، وتعرض للضرب المبرح والتعذيب -بالدولاب والشبح والصعق بالكهرباء-، ووجهوا له تهمة حيازة سلاح، وبعد مرور 45 يوماً على اعتقاله في فرع الجوية تعرض لتدهور في حالته الصحية وأصيب بإسهال شديد وإقياء وإغماء، وبعد مرور أسبوع من تدهور حالته نقلته المخابرات الجوية إلى مشفى تشرين العسكري بعد أن أعطوه الرقم 1958.

يقول مروان:

”وضعوني على نقالة وكبلوا يداي إليها، وعند وصولي إلى المشفى استقبلوني بالشتائم، ولم يراعوا حالتي الصحية، حملوني بطريقة وحشية، وقام أحد الممرضين بضربي وأتامي بالخيانة، ثم جروني إلى غرفة في الطابق الثاني كانت تحوي على 12 معتقلاً آخرين، كان بعضهم فاقداً للوعي وكانت الأسرة متسخة وملاصقة لبعضها والشراشف لم تبدل منذ مدة وعليها دم ورائحة كريهة، وجميع المعتقلين مقيدون في أسرتهم ولم أكن أستطيع التكلم مع أحد من المعتقلين خشية أن يراني أحد كوادر المشفى لأن العقاب سيكون جماعياً، وكانوا يهددوننا بقطع العلاج وإعادةنا إلى الفرع، وفي كثير من الأحيان كانوا لا يعطوننا الجرعة الدوائية الكاملة، وفي غير توقيتها المناسب أيضاً. وفي اليوم الثالث لوجودي في المشفى دخل طبيب برتبة عقيد إلى غرفتنا وضرب معتقلاً في السرير الذي بجانبني وقام بكسر الجبيرة الموضوعة على يده، وطلب منه ذكر أسماء الأشخاص الذين كان يعمل معهم، واستمر بضربه حتى غاب عن الوعي ثم طلب من الممرضين عدم إعطائه الأدوية وإبقائه يتألم حتى يعترف“.

بعد يومين خرج المعتقل مروان عبد الوهاب من المشفى دون أن يتعافى بشكل كامل وأعادوه إلى فرع الجوية إلى أن أطلق سراحه بعد شهرين في 3/ أيلول/ 2012.

## تاسعاً: أسماء لأبرز الضباط والعاملين في مشفى 601 المتورطين بالجرائم:

تمكننا من التعرف على هوية قرابة 60 شخص يعملون في مشفى 601 العسكري، ما بين ضباط وموظفين، ساهموا على نحو متفاوت في صيرورة العملية السادية، التي تبدأ بالاعتقال ثم التعذيب، وتنتهي في المشفى 601، وهذه الأسماء هي:

الدكتور غسان حداد أخصائي هضمية - مدير مشفى 601 العسكري.	العميد
حسين ملوك - ضابط الإدارة.	العقيد
الدكتور طه أسعد، طبيب أخصائي جلدية ومدير العيادات الخارجية.	ضابط الأمن
شادي رزق زودة - مدير قسم العيادات والضباط المسؤول عن إحصاء أسماء القتلى، وأخذ ملفات الضحايا من الطبيب الشرعي، ثم إدخالها إلى كمبيوتر موجود في مكتب الطب الشرعي في المشفى.	المقدم
علي برازي من حماة - عنصر انضباط مجند دورة 104، وهو المسؤول عن جمع العناصر وتفتيشهم ونقلهم بعد ذلك إلى المشفى، ليقوموا بمهمة تغليف الجثث وتحميلها إلى السيارات.	المجنّد
إياد سليمان - الضابط المالي في مشفى تشرين العسكري.	الرائد
عمار أسعد - قسم الصيانة.	المساعد
عمار سليطين.	المقدم الطبيب
عزام إسماعيل.	العقيد الطبيب
أكرم عباس.	العقيد الطبيب
مازن الأسد.	الطبيب الضابط
عمار سليمان - طبيب في مشفى تشرين العسكري.	الدكتور
أحمد حمصبة - طبيب في مشفى تشرين العسكري	الدكتور
مفيد درويش - رئيس قسم الإسعاف.	العميد الطبيب
معين سليم - أخصائي جراحة عظمية.	العقيد الطبيب
مهند زيود - أخصائي جراحة عظمية.	العقيد الطبيب
أحمد اسمندر - أخصائي جراحة عظمية.	العقيد الطبيب
إسماعيل كيوان - طب شرعي.	العقيد الطبيب
أكرم عيسى - أخصائي جراحة بولية.	العقيد الطبيب
أحمد الحسن - طبيب مقيم، جراحة عظمية.	النقيب الطبيب
عبد الرحيم الحسن - طبيب مقيم، جراحة عظمية.	الطبيب
محمد فندي - طبيب مقيم، جراحة عامة.	الطبيب
رامي شامية - طبيب مقيم، جراحة عامة.	النقيب الطبيب

الطبيب	خلدون شحادة - طبيب مقيم جراحة بولية.
الطبيب	باسل خدام - طبيب مقيم جراحة بولية.
النقيب الطبيب	قصي درويش - طبيب مقيم، جراحة بولية.
الطبيب	علاء أحمد - طبيب مقيم، جراحة بولية.
النقيب الطبيب	مهند حسن - طبيب مقيم، جراحة بولية.
الملازم أول الطبيب	مهند عقل الموسى - طبيب مقيم، جراحة صدر وأوعية.
الطبيب	حسين حبيب - طبيب مقيم، نسائية.
الرائد الطبيب	حسان مرعي - طبيب، تخدير كسرت يده من شدة ضرب الجرحى.
النقيب الطبيب	إياد صالح، طبيب مقيم، جراحة عصبية.
الطبيب الشرعي	الذي كتب التقرير الشرعي للطفل حمزة الخطيب هو العميد الطبيب أكرم الشعار، رئيس قسم الطب الشرعي.

#### طاقم التمريض المتورطين:

المرضى	يحيى ظريفة - رئيس تمريض الإسعاف.
المرضى	شعبان نجمة.
المرضى	أدهم العربي.
المرضى	علي زهرة.
المرضى	أمير ماضي.
المرضى	خيرات سلهب.
المرضى	عماد حيدر.
المرضى	جعفر عمران.
المرضى	سالم محمد.
المرضى	غياث إبراهيم.
المرضى	فادي - قسم الإسعاف.
المرضى	عيسى الناصر - قسم الإسعاف.
المرضى	سالم عيسى - قسم الإسعاف.
المرضى	علي الراعي.
المرضى	فادي زهرة.
المرضى	أحمد خضور.
المرضى	محرم شحود.
المرضى	يوشع حماد.
المرضى	ثائر دلا.

## المجندين العسكريين:

المجنّد	جيكّر حسن، من عفرين بريف حلب.
المجنّد	خضر العبود، من الحسكة.
المجنّد	خالد حوراني، من الحسكة.
المجنّد	راكان سبسي - من حي الخالدية بمحص.
المجنّد	محمد تفنكجي - من حلب عامل مطبخ.
المجنّد	سميح صليبي - من السلمية بمحافظة حماة كان يقوم بضرب الجثث والقفز عليها، تم تسريحه لأنه يعاني من ضعف نظر، وهو متطوع حالياً في الدفاع الوطني بمدينة السلمية.

## عاشراً: عينات من صور الضحايا الذين حددنا هويتهم:

### 1. ناشط إعلامي:



يمان الرشيدات أبازيد، من أبناء مدينة درعا، ناشط إعلامي ومراسل شبكة شام، اعتقل بتاريخ 10/ تشرين الأول /2012، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه بتاريخ 17/ آذار/ 2015 من خلال صور قيصر التي تم نشرها.

### 2. رياضي:



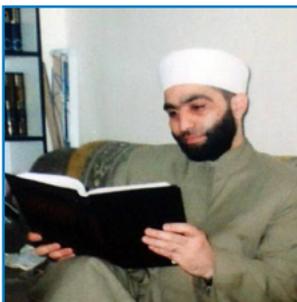
محمد عبد الرحمن ظريفة، من بلدة سابر بمحافظة القنيطرة، رياضي سوري وبطل سوريا في لعبة الجودو، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه بتاريخ 17/ آذار/ 2015 من خلال صور قيصر التي تم نشرها.

### 3. ناشط إغاثي:



أحمد عباس جنيد الحجار، من أبناء مدينة حماة، يبلغ من العمر 34 عاماً، ناشط إغاثي، بتاريخ 14/ أيار/ 2012 اعتقلته القوات الحكومية من مكان إقامته في حي التضامن بدمشق، قضى بسبب التعذيب في الفرع 215، تعرف عليه ذووه من خلال الصور التي تم تسريبها بتاريخ 8/ آذار/ 2015.

### 4. رجال دين:



عبد الهادي كنعان، من مدينة الزبداني بريف دمشق، يبلغ من العمر 32 عاماً، رجل دين وإمام مسجد الجسر بمدينة الزبداني، بتاريخ 15/ شباط/ 2012 اعتقلته القوات الحكومية، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه من خلال الصور المسربة بتاريخ 8/ آذار/ 2015.

#### 8. مهندس مدني:



نضال عبد العزيز الحاج علي، من قرية خربة غزالة بدرعا، يبلغ من العمر 37 عاماً، يحمل شهادة دكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة دمشق، اعتقلته القوات الحكومية بتاريخ 2/ تموز/ 2013، من نقطة تفتيش حاجز المسمية على طريق دمشق - السويداء، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بمدينة دمشق، تعرف عليه ذووه من خلال صور قيصر التي نشرت بتاريخ 8 آذار/ 2015.

#### 9. طالب:



أحمد محمود الأحمد الشيخ، من مدينة الموحسن بدير الزور، يبلغ من العمر 24 عاماً، طالب هندسة كهربائية بجامعة دمشق، بتاريخ 5 حزيران/ 2013، اعتقلته القوات الحكومية في مدينة دمشق، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بمدينة دمشق، تعرف عليه ذووه من خلال صور قيصر التي نشرت بتاريخ 8 آذار/ 2015.

#### 10. طبيب:



الدكتور محمد نور زعتر، من مدينة التل بريف دمشق، يبلغ من العمر 31 عاماً، طبيب عام، اعتقلته القوات الحكومية بتاريخ 30 كانون الثاني/ 2012 من مكان إقامته بمدينة التل، أبلغنا ذووه بتأكدهم من وفاته بسبب التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز التابعة للقوات الحكومية، تعرف عليه ذووه من خلال الصور التي تم تسريبها بتاريخ 8 آذار/ 2015.

#### 11. أنثى:



رحاب علاوي، أنثى، من مدينة الموحسن بمحافظة دير الزور، تبلغ من العمر 23 عاماً، ناشطة في المجال الإغاثي والاجتماعي، طالبة في كلية الهندسة بجامعة دمشق، اعتقلت بتاريخ 17 كانون الثاني/ 2013، قضت بسبب التعذيب في الفرع 215 بدمشق، تعرف عليها ذووها بتاريخ 17 آذار/ 2015 من خلال الصور المسربة.



نبيل الأحمر، من مدينة داريا بريف دمشق، يبلغ من العمر 45 عاماً، إمام وخطيب مسجد أنس بن مالك بمدينة داريا، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه من خلال الصور المسربة بتاريخ 8 آذار / 2015.

#### 5. ناشط في الحراك السلمي:



طارق المعضماني، من مدينة داريا بريف دمشق، يبلغ من العمر 29 عاماً، ناشط في الحراك السلمي، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه من خلال الصور المسربة بتاريخ 8 آذار/ 2015.



عبد الله عرسان الحريري، من بلدة نامر بمحافظة درعا، يبلغ من العمر 36 عاماً، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بمدينة دمشق، تعرف عليه ذووه من خلال صور قيصر التي تم نشرها بتاريخ 8 آذار/ 2015.

#### 6. مدرس:



أحمد عليان، من مدينة داريا بريف دمشق، مدرس ومدير روضة الفارس في داريا، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه من خلال الصور المسربة بتاريخ 8 آذار/ 2015.

#### 7. أستاذ جامعي.



محمد زكريا النداف، من مدينة دمشق، يبلغ من العمر 42 عاماً، أستاذ جامعي بكلية الشريعة بجامعة دمشق، بتاريخ 6 نيسان/ 2013، اعتقلته القوات الحكومية مع زوجته التي أفرج عنها لاحقاً، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بمدينة دمشق، تعرف عليه ذووه من خلال صور قيصر التي تم نشرها بتاريخ 8 آذار/ 2015.

## أحد عشر: الاستنتاجات والتوصيات:

### الاستنتاجات:

على الرغم من أن حق عدم التعرض للتعذيب قد أصبح أمراً مفروضاً منه في القانون الدولي، وبشكل عنصر مشتركاً بين القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فهو محظور بشكل كامل في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، وقد ورد تفصيل كل ذلك في بروتوكول اسطنبول، على الرغم من كل ذلك فإن التعذيب يُمارس في أوسع صورته في سوريا بطريقة يومية مستمرة منذ آذار/ 2011 حتى الآن، ولساعات طويلة قد تؤدي إلى الموت، حيث نسجل يومياً ما بين ثلاث إلى أربع حالات وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.

إن القوات الحكومية قد مارست أفعال التعذيب في إطار واسع النطاق؛ ما يدل على وجود سياسة لديها وهي منظمة ومنتسلة، إن أفعال التعذيب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية بحسب المادة السابعة من قانون روما الأساسي، وجرائم حرب بحسب القانون الدولي الإنساني، ويبدو أن الدولة تدعم هذا الفعل وتحرض عليه.

### التوصيات:

#### إلى مجلس الأمن:

إيجاد سبيل فعال لحماية المعتقلين الذين هم بمثابة رهائن لدى السلطات السورية تتصرف بهم كيفما تشاء.

لا بد على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:

2042 الصادر بتاريخ 14 نيسان/ 2012، والقرار 2043 الصادر بتاريخ 21 نيسان/ 2012، والقرار 2139 الصادر بتاريخ 22 شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.

على الرغم من أن السلطات الحاكمة قد التزمت في 25 آذار/مارس/ 2012 بتنفيذ اقتراح النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية "ستيفان ديمستورا"، الذي ينص في الفقرة الرابعة منه على:

"تكثيف سرعة ونطاق الإفراج عن الأشخاص المحتجزين احتجاجاً تعسفياً، بما في ذلك بشكل خاص الفئات الضعيفة من الأشخاص، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية، وتقديم قائمة بجميع الأماكن التي يجري احتجاز هؤلاء الأشخاص فيها، دون تأخير من خلال القنوات المعنية، والبدء فوراً بتنظيم الوصول إلى هذه الأماكن والرد على وجه السرعة من خلال القنوات المعنية على جميع طلبات الاستعلام الخطية أو الوصول أو الإفراج المتعلقة هؤلاء الأشخاص". كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2042 الصادر في 14 نيسان/ 2012، إلا أنه ذهب مع الريح، كحال القرار الجديد نسبياً لمجلس الأمن رقم 2139 الصادر في 22 شباط/ 2014 والقاضي بوقف عمليات الإخفاء القسري أيضاً، وتبقى جميع القرارات في ظل عدم وجود ضغط حقيقي مدعاة لاستهزاء وسخرية من قبل النظام السوري، وهذا ما يعكس جدياً على أرض الواقع، ويظهر المتسبب الرئيس في عرقلة أي تسوية سياسية.

إلزام السلطات السورية والأطراف الأخرى بالكشف عن جميع مراكز الاحتجاز السرية، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة بزيارتها. الضغط على السلطات السورية والأطراف الأخرى من أجل السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بدخول مراكز الاحتجاز والاطلاع على أوضاع المعتقلين واحتياجاتهم.

### المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

إصدار بيانات وتقارير دورية تدين عمليات التعذيب المستمرة والمنهجية، وتسلب الضوء على معاناة الناجين من التعذيب. إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وعلى روسيا والصين التوقف عن عرقلة العدالة بعد أن شاهدوا هذه الصور التي لا يمكن إنكارها.

## مجلس حقوق الإنسان :

1. إيلاء اهتمام وجدية أكبر في التعامل مع قضية التعذيب حتى الموت والتي تعبر من أشنع أنواع الجرائم على الإطلاق.
2. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في هذه المسألة بالغة الخطورة.
3. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات التعذيب، وفتح السجون، والمعتقلات للاطلاع على أحوال آلاف المعتقلين وظروف اعتقالهم.
4. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية -روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن تجاوزات النظام في هذا المضمار.

## الجامعة العربية :

1. الطلب من مجلس الأمن إعطاء هذه القضية الخطيرة حقها من الاهتمام والمتابعة.
2. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين -روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

## شكر وتعزية

كل الشكر للأهالي الذين أرفقناهم بأسئلتنا، وللنشطاء المحليين، ولجريدة زمان الوصل، والناجين من التعذيب، والأطباء لمساهمتهم جميعاً بشكل فعال، وخالص العزاء لعائلات الضحايا وأصدقائهم.





sn4hr.org  
SNHR © 2015